الإدارة الإلكترونية للسند لأمر تحت إشراف وزارة العدل

(تجربة المملكة العربية السعودية)

Electronic Management of the Bond to Order Under the Supervision of the Ministry of Justice (Saudi Arabia Experience)

امال محمد علاوه بولغاب[١]، خيرة عبد الصدوق[٢]

الملخص

يدور البحث حول فكرة الإدارة الإلكترونية للسند لأمر تحت إشراف وزارة العدل، مع تطبيق الفكرة على المملكة العربية السعودية، وينقسم البحث إلى مبحثين، الأول يتناول منصة نافذ كأحد تطبيقات الإدارة الإلكترونية، وينقسم بدوره إلى مطلبين، الأول يتحدث عن مفهوم الإدارة الإلكترونية، والثاني يتناول منصة نافذ لإدارة وإنشاء السندات التنفيذية، بينما يدور المبحث الثاني حول إنشاء السند لأمر عبر منصة نافذ، وينقسم بدوره إلى مطلبين، الأول يتناول إبرام السند لأمر التقليدي حسب نظام الأوراق التجارية السعودي، والثاني يتناول إجراءات إنشاء السند لأمر إلكترونيا عبر منصة نافذ وفي النهاية تأتي خاتمة البحث لتعرض ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات.

الكلمات الدالة: السند لأمر، منصة نافذ، الإدارة الإلكترونية، وزارة العدل.

Abstract

The research revolves around the idea of electronic management of the bond to an order under the supervision of the Ministry of Justice, with the application of the idea to the Kingdom of Saudi Arabia. The research is divided into two sections, the first deals with the Nafith platform as one of the electronic management applications, and in turn is divided into two requirements, the first talks about the concept of electronic management, and the second deals with the platform Nafith to manage and create executive bonds, while the second topic revolves around creating the bond to an order through the Nafith platform, and in turn is divided into two demands, The first deals with the conclusion of the traditional order bond according to the Saudi commercial paper system, and the second deals with the procedures for creating the bond to an order electronically through the Nafith platform, and in the end comes the conclusion of the research to present the findings and recommendations.

Keywords: Bond to Order, Nafith Platform, Electronic Administration, Ministry of Justice.

(١) كلية الحقوق، كليات الاصالة الاهلية، السعودية.(٢) كلية الحقوق، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر. **تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/١١/١٣ وتاريخ قبوله ٢٠٢٢/١/١٧.**

DOI:10.15849/ZUJJLS.220330.01

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٢

المقدمة

عندما نتحدث عن الثورة الرقمية فإننا نتحدث عن الثورة الإلكترونية حيث نجد أن الكثير من الأفراد في الوقت الحاضر على علم بمفهومها، وذلك من خلال شيوع التعامل بالإنترنت و وسائل الاتصال الرقمية والإلكترونية، التي أصبحت جزءا للعديد من التعاملات خاصة التجارية منها.

ولكن عندما نركز على الإدارة الإلكترونية فإننا نجدها نوعا ما أقل انتشارا ويتفاوت التعامل بها من دولة لأخرى، وعلى مستوى نفس الدولة يتفاوت العلم والتعامل بها من إدارة إلى أخرى.

فالإدارة الإلكترونية حولت جزءا كبيرا من تعاملاتها من تقليدية إلى رقمية، وهذا التوجه لاقى إقبالا من العديد من الحكومات خاصة خلال جائحة كورونا في العديد من المجالات، منها التعليم والتجارة والقضاء ... الخ.

وقد اتجهت المملكة العربية السعودية إلى توثيق العمل بالإدارة الإلكترونية في العديد من جهاتها الحكومية إن لم نقل في جميع مؤسساتها، ومن بينها وزارة العدل –التي من خلالها خطّت باعا معتبرا في ترسيخ العمل فيه من خلال العديد من الأقطاب مثل خدمات المحاكم والتنفيذ والعقارات، بالإضافة إلى إدارة السندات التنفيذية من خلال منصة نافذ .

فهي بذلك تقوم بإنشاء قاعدة ثابتة تقوم على منظومة إلكترونية عدلية متكاملة تسعى في كل مرة لإضافة جديد تهدف من خلال ذلك إلى تسهيل العمل بالنسبة للأفراد والشركات.

مشكلة الدراسة:

الإشكالية التي تطرح في هذا السياق هي ما مدى أهمية هذه المنصة على أرض الواقع كأسلوب جديد للتعامل بالسندات التنفيذية خاصة منها السند لأمر كأحد الأوراق التجارية ؟ وما هو النظام القانوني الذي يحكم متطلبات إنشاء السند لأمر إلكترونيا من خلال المنصة ؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في أهمية التعاملات الإلكترونية التي طغت على التعاملات التقليدية خاصة في مجال السندات التنفيذية التي تديرها الحكومة.

الهدف من الدراسة:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أحد تطبيقات الإدارة الإلكترونية، وأهمية التعرف على متطلباتها.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٢

أسئلة الدراسة:

ماهي الإدارة الإلكترونية؟

ما هي منصة نافذ التي تدريها الدولة إلكترونيا؟

ما هو السند لأمر الإلكتروني؟

ما هو السند لأمر التقليدي؟

كيف يتم إنشاء السند لأمر تحت إشراف وزارة العدل؟

ما هي الفائدة المرجوة من إدارة الحكومة لهذا النوع من السندات التنفيذية؟

هل يحتاج هذا السند لأمر المبرم عبر منصة نافذ إلى توقيع إلكتروني؟

هل يمكن تظهير السند لأمر المبرم عبر المنصة؟

وللإجابة على هذه الأسئلة ارتأينا تقسيم هذا العمل إلى المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول: منصة نافذ كأحد تطبيقات الإدارة الإلكترونية

وسوف نتطرق فيه لماهية الإدارة الإلكترونية والتعريف بمنصة نافذ

المحور الثاني: إنشاء السند لأمر عبر منصة نافذ

وسوف نتطرق فيه إلى السند لأمر التقليدي حسب نظام الأوراق التجارية السعودي، والفرق بينه وبين السند لأمر الإلكتروني، ثم نتطرق إلى بيان كيفية إنشاء السند عبر المنصة، وأهم إيجابياتها .

المنهج المتبع في الدراسة :

وقد اتبعنا كلاً من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بالإضافة إلى المنهج المقارن، حيث تمت المقارنة بين النوعين من السندات وتم تحليل نقاط القوة والضعف لكل نوع .

المبحث الأول

منصة نافذ أحد تطبيقات الإدارة الإلكترونية

في هذا المحور سنتطرق أولا إلى مفهوم الإدارة الإلكترونية، التي أصبحت أرضية خصبة للتعامل في العديد من المجالات، والتي من خلالها تم إنشاء العديد من المنصات الإلكترونية لتنمية الإدارة وتطورها في المملكة العربية السعودية، ثم نركز على أحد هذه المنصات وهي منصة نافذ التابعة لوزارة العدل التي تهتم بإدارة السندات التنفيذية.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٢

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

عندما نبحث عن مفهوم الإدارة الإلكترونية نجد أنها مرت بالعديد من المراحل في تطورها، كما أن لها العديد من المدارس التي نادت بها مرورا بالمدرسة الكلاسيكية ثم مدرسة العلاقات الإنسانية التي تنامت وتوجت في المدرسة السلوكية، وإلى المدخل الكمي في أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم مدرسة النظم في بداية الخمسينيات، ثم المدرسة الوقفية في الستينيات فمدخل منظمة التعلم في الثمانينيات؛ لتتوج مسيرة التطور في منتصف التسعينيات بصعود الإدارة الإلكترونية.

الإدارة الإلكترونية هي نتاج تطور تبادل البيانات الإلكترونية الضيقة إلى مجال الأعمال الإلكترونية الواسعة، حيث تعتبر الأشكال الأولى لبداياتها في تبادل البيانات الإلكترونية مع الإنترنت، وأصبحت شبكة داخلية يمكن أن تغطي جميع العاملين في الشركة وشبكة خارجية تغطي علاقات الشركة مع الموردين والزبائن والمجموعة المشتركة من الشركات في شبكة الأعمال، وكذلك التبادل المفتوح عبر الويب مع جميع مستخدمي الإنترنت في العالم. (١)

وقد تم تعريف الإدارة الإلكترونية بأنها: العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة وللآخرين دون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة.(٢)

وحسب الدكتور مصطفى كافي فالإدارة الإلكترونية تقوم على مبادئ أهمها :

- إزالة الفجوة التنظيمية بين الإدارة في الأعلى والعاملين في الأسفل.
- إعادة بناء الأدوار والوظائف.
- إلغاء التقسيم التقليدي بين الإدارة.
- إحلال الآلة محل العامل.
- تبادل البيانات إلكترونيا لتغطي جميع العاملين في الشركة .

ونرى أن هذه المبادئ يمكن إسقاطها على الإدارة العامة خاصة فيما يتعلق بآخر مبدأ وهو تبادل البيانات إلكترونيا لتغطي جميع العاملين والمتعاملين ضمن هذه الإدارة العامة .

حيث إن الإدارة الإلكترونية من هذا الباب تطبق على الجهات الحكومية لتصبح الحكومة الإلكترونية.

وبالتالي نجد أن الحكومة في هذه الحالة تحاول من خلال هذه الفكرة تطويع جميع أنشطتها الإدارية بالاعتماد على تقنية المعلومات الحديثة، والتخلي تدريجيا عن إدارتها التقليدية لمهامها، وبذلك تدخل في مرحلة جديدة من إدارة المرفق العام.

---

[1] منصور بن عوض القحطاني، **تطبيق الإدارة الإلكترونية بالإدارة العامة للتعليم** .مجلة العلوم التربوية العدد الحادي عشر، شوال ١٤٣٨ هـ، ص ٢٤١.

[2] مصطفى يوسف كافي ، الإدارة الإلكترونية. دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١١، ص٤٧.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٢

وبالتالي فإن مصطلح الإدارة العامة الإلكترونية يطلق على مجموعة الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الإنترنت والاتصالات الإلكترونية، لتقديم الخدمات للأفراد والحصول على المعلومات في العديد من المجالات بصورة يسيرة.[١]

أما عن عناصر الإدارة الإلكترونية فهي تقوم على كل من:

- العنصر البشري المحرك لأي عمل، فالتطبيقات الإلكترونية في الإدارة تحتاج إلى كوادر بشرية مؤهلة في هذا المجال .
- الأجهزة الإلكترونية وهي أهم العناصر التي من خلالها يتم استبدال الوثائق الإدارية من تقليدية ورقية إلى إلكترونية.
- الحماية القانونية حيث إن تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية وتقديم الخدمات المرفقية عبر شبكة المعلومات تحتاج إلى تشريعات خاصة تحكمها وتقدم لها التنظيم القانوني المناسب، الذي يكفل حمايتها وتحقيقها لأهدافها على أكمل وجه.[٢]

ونجد تطبيق الإدارة الإلكترونية في الحكومة السعودية من خلال العديد من النماذج، منها ما هو متعلق بوزارة التعليم، ومنها ما هو متعلق بوزارة العدل، وغيرها من الوزارات الأخرى.

وسنركز على خدمة إدارة و إنشاء السندات التنفيذية عبر منصة نافذ في ما يلي، مع التطرق لأهم التحديات أو المعوقات التي تقابل هذا النوع من الخدمات الإلكترونية.

المطلب الثاني: منصة نافذ لإدارة وإنشاء السندات التنفيذية

تم تدشين منصة نافذ التابعة لوزارة العدل السعودية يوم ١٩ إبريل ٢٠٢٠ وتم العمل بها. فما هو هدفها، وما هي رؤيتها؟

هدف منصة نافذ : تقديم خدمات إدارة السندات التنفيذية الإلكترونية وتنظيمها بكفاءة عالية بما يحمي حقوق أطراف التعاملات التجارية.

تنظيم وحماية التعاملات التجارية بين الأفراد والمؤسسات بما يتوافق وخطة التحول الرقمي لرؤية المملكة ٢٠٣٠ بتفعيل وتمكين الحكومة الإلكترونية.

---

[1] محمد متولي ، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية. بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول لأكاديمية شرطة دبي ٢٦-٢٠٠٣/٤/٢٨ ، ص، ٨٥.

[2] محمد مدحت ، الحكومة الإلكترونية. المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٤٠.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٢

الرؤية المستقبلية لمنصة نافذ: إدارة جميع السندات التنفيذية وتقديم خدمات إلكترونية متكاملة للسندات التنفيذية، بما يسهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ في التحول الرقمي والارتقاء بجودة الخدمات الإلكترونية من خلال إشراك القطاع الخاص.

تمكين وطن طموح بحكومة فاعلة تدعم المرونة والشفافية للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين بما يتمثل بتيسير تعاملاتهم مع المؤسسات المالية والتنفيذ القضائي إلكترونيا.[١]

السندات التنفيذية التي تديرها منصة نافذ:

- الأحكام، والقرارات، والأوامر الصادرة من المحاكم.
- أحكام المحكمين المذيلة بأمر التنفيذ وفقاً لنظام التحكيم.
- محاضر الصلح التي تصدرها الجهات المخولة بذلك أو التي تصدق عليها المحاكم.
- الأوراق التجارية.
- العقود والمحررات الموثقة.
- الأحكام، والأوامر القضائية، وأحكام المحكمين، والمحررات الموثقة الصادرة في بلد أجنبي.
- الأوراق العادية التي يقر باستحقاق محتواها كلياً، أو جزئياً.
- العقود والأوراق الأخرى التي لها قوة سند التنفيذ بموجب نظام.

نطاق عمل منصة نافذ : حاليا خاص بالسند لأمر فقط.[٢]

المطلب الثالث: التحديات التي تواجد خدمة إدارة وإنشاء السندات التنفيذية عبر المنصة باعتبارها إحدى الخدمات التي تقدمها الإدارة إلكترونيا.

استطاعت منصة "نافذ nafith.sa "التابعة لوزارة العدل؛ خدمة العديد من الأفراد والمنشآت من خلال خدمات إنشاء وحفظ وإدارة سندات التنفيذ إلكترونيا، بعد أن استفاد منها نحو ١٠٠ ألف مستفيد.

وتفيد آخر إحصائية صادرة عن المنصة، أن بوابتها استقبلت آلاف المستفيدين، وبلغ عدد السندات الصادرة من الشركات والأفراد أكثر من ١٦٠ ألف سند.

وتصدرت مدينة الرياض أكثر المدن استخدامًا للمنصة سواء كان ذلك عبر الشركات أو الأفراد، بينما احتلت جدة المرتبة الثانية، وجاءت مكة المكرمة في المرتبة الثالثة في استخدام الشركات للمنصة، والدمام أيضًا في المرتبة الثالثة في استخدام الأفراد لمنصة "نافذ".[٣]

---

(1) تاريخ دخول الموقع ٣ ماي ٢٠٢١ https://nafith.sa/

(2) تاريخ دخول الموقع ٣ ماي ٢٠٢١ https://nafith.sa/faq/

(3) تاريخ الدخول للموقع ٣ ماي ٢٠٢١ https://www.spa.gov.sa/2167577

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٢

مع هذه الاحصائيات فإن هذا النوع من الخدمات الذي تقدمها الحكومة من خلال الإدارة الإلكترونية، يتعرض لمعوقات وتحديات، تعتبر مؤشرا إما لنجاح الحكومة الإلكترونية في إدارتها أو فشلها، ومن هذه التحديات نذكر ما يلي :

التحديات الإدارية، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بعدم وجود خطط استراتيجية تتلائم والحاجات التي تهدف الإدارة إلى تحقيقها، بالإضافة إلى عدم وجود خطة سياسية متوازنة، خاصة في غياب تنسيق حكومي في بعض الأحيان.

- التحديات التقنية، حيث إن أهم نقطة يجب أن ترتكز عليها الحكومة الإلكترونية هو توفير البنية التحتية المناسبة والملائمة، وتوفير الخبرات اللازمة في التقنيات الحديثة. [١]
- تحديات الأمن المعلوماتي، حيث يجب أن تكون هناك علاقة ترابط بين التطور التكنولوجي عبر وسائل الاتصال وأمن المعلومات، وهو ما يهدف إلى تحقيق موثوقية في التعامل بين الأطراف المتلقين أو المقبلين على الخدمة الإلكترونية.[٢]
- تحديات الجمهور الإلكتروني، وهي أهم نقطة وتعتبر المحور الذي تدور حوله تقديم الخدمة من طرف الحكومة الإلكترونية، حيث تطمح الحكومات إلى الوصول إلى جمهور إلكتروني يتمتع بمعرفة حول تقنية المعلومات وكيفية استخامها، وبالتالي السعي إلى انتشار ووصول المعلومات إلى عدد كبير من الأفراد أو المؤسسات الذين يتبادلون تلك المعلومات بالإضافة إلى جودتها. [٣]

وهذه التحديات تختلف من إدارة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، ومع ذلك تسعى المملكة العربية السعودية جاهدة إلى تذليل هذه الصعاب من خلال توفير المعلومة والثقافة الإلكترونية للمتعاملين، والدليل على ذلك زيادة المتعاملين عبر منصة نافذ مقارنة مع بداية تدشين المنصة. وذلك لما توفره من خصوصية وسرعة أداء خاصة في مجال التنفيذ وهذا ما سنتطرق له في المحور الآتي.

---

[١] هدى محمد عبد العال ، **التطوير الاداري والحكومة الإلكترونية**. دار النهظة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٠٢.

[٢] صهيب أحمد عيد المناصير، **نحو تنظيم قانوني للعقود الإدارية الإلكترونية**. رسالة دكتوراه في الحقوق، ٢٠١٩، ص٧٩.

[٣] فيليب ايفانز و توماس وورستر، **الإدارة الرقمية . خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال**، العدد ١٨٩، الشركة العربية للإعلام العلمي شعاع، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٠.

المبحث الثاني

إنشاء السند لأمر عبر منصة نافذ

قبل أن نتطرق إلى كيفية إبرام السند لأمر عبر منصة نافذ، نتطرق أولاً إلى السند لأمر التقليدي ومعرفة النظام القانوني الذي يحكمه وهل هو نفس النظام الذي يحكم إبرام السند التنفيذي إلكترونيا ؟

المطلب الأول: إبرام السند لأمر التقليدي حسب نظام الأوراق التجارية السعودي.

قبل أن نستعرض كيفية إبرام او إنشاء السند لأمر، نتطرق إلى مفهوم السند لأمر كورقة تجارية، وما الفرق بين السند لأمر والسند لحامله.

مفهوم السند لأمر كورقة تجارية: يعتبر السند لأمر أحد الأوراق التجارية التي تعتبر صكوكا تقوم بوظيفة النقود في الوفاء.

لم يتطرق المنظم السعودي إلى تعريف الورقة التجارية، ولكن أسوة بغيره من القوانين ترك تعريف الورقة التجارية منوطا بالفقه.

ومن التعاريف التي وضعها الفقه للورقة التجارية: " صكوك مكتوبة بشكل قانوني محدد، تتضمن التزاما بدفع مبلغ من النقود في وقت معين أو قابل للتعيين، ويمكن نقل الحق الثابت فيها بطريق التظهير أو المناولة." [1]

ولهذه الورقة التجارية (السند لأمر) خصائص منها:

- تعتبر صكوكا شكلية ، أي تثبت في محرر مكتوب.
- محلها التزام بدفع مبلغ من النقود في تاريخ محدد أو عند الاطلاع.
- قابليتها للتداول بالطرق التجارية.

أما وظائف هذه الورقة التجارية فهي :

- عبارة عن أداة للوفاء بالديون
- عبارة عن أداة ائتمان

أما عن خصائص الالتزام الصرفي الذي تقوم عليه هذه الورقة التجارية فهي:

- أنها التزام شكلي يقوم على مبدأ الكفاية الذاتية.
- استقلال الالتزام الصرفي.
- أنه التزام شديد على طرفيه.
- التزام يخضع لنظام الأوراق التجارية .

[1] علي جمال الدين عوض، **الأوراق التجارية – دراسة للقضاء**– ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص ٥.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٢

آخر خاصية لهذا الالتزام الصرفي، هي خضوع السند لأمر لنظام الأوراق التجارية السعودي، حيث جاء النص على السند لأمر في أربع مواد فقط ، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، أما بالنسبة لباقي الأحكام المتعلقة بالسند لأمر فقد تم إحالتها إلى الأحكام الخاصة بالكمبيالة الواردة في الباب الأول من نظام الأوراق التجارية السعودي.[١]

وقد نص نظام الأوراق التجارية السعودي على ثلاثة أنواع من الأوراق التجارية فقط وهي الكمبيالة، والسند لأمر، والشيك .

ولم يأت النص على السند لحامله، ولمعرفة الفرق بين السند لأمر والسند لحامله نعرف النوعين من السندات .

السند لأمر: هو ورقة تجارية محررة بين طرفين فقط (المحرر والمستفيد) وليس به مسحوبا عليه، بعكس الكمبيالة التي بها ثلاثة أطراف. حيث يتعهد فيها المحرر وهو المدين بأن يدفع مبلغا معينا في تاريخ معين أو عند الاطلاع إلى شخص محدد وهو المستفيد .

أما السند لحامله: هو الورقة التي يتعهد فيها محررها بأن يدفع مبلغا نقديا معينا في تاريخ معين، لمن يحمل الورقة.

ويتضح الفرق بين النوعين من السندات في أن السند لحامله يخلو من شرط الإذن، بينما السند لأمر يحرر لإذن شخص محدد[٢].

ويترتب على هذا الفرق أن السند لأمر لا يجوز إنشاؤه لحامله، وبالتالي لا يتم تداوله إلاّ عن طريق التظهير.

ولإنشاء السند لأمر يجب توافر شروط موضوعية وأخرى شكلية.

أما عن الشروط الموضوعية : فيشترط لصحة إنشاء السند لأمر واعتباره تصرفا قانونيا أن يكون محرره متمتعا بالأهلية اللازمة، ويصدر عن رضا صحيح خال من العيوب، وأن يكون لهذا التصرف سبب مشروع ومحل ممكن ومشروع..[٣]

أما عن الشروط الشكلية: فحسب المادة ٨٧ من نظام الأوراق التجارية السعودي، تم تحديد البيانات الإلزامية التي يجب أن يشتمل عليها السند لأمر كالتالي:

- شرط الأمر أو عبارة (سند لأمر) مكتوبة في متن السند وباللغة التي كتب بها.
- تعهد غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود.
- ميعاد الاستحقاق.
- مكان الوفاء.
- اسم من يجب الوفاء له أو لأمره.

---

[١] المرسوم الملكي رقم (م/٣٧) بتاريخ ١١ / ١٠ / ١٣٨٣ هـ المتضمن نظام الأوراق التجارية .

[٢] علي جمال الدين عوض ، مرجع سابق، ص ٢٤.

[٣] من خلال المادة ٨٩ من نظام الأوراق التجارية رقم (م/٣٧) تمت الإحالة إلى أحكام الكمبيالة .

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٢

- تاريخ إنشاء السند و مكان إنشائه.
- توقيع من أنشأ السند (المُحرر).
- جزاء تخلف أحد البيانات الإلزامية، التي نقسمها إلى ثلاث حالات[١] :

الحالة الأولى/ إذا خلا السند من ميعاد الاستحقاق، أو مكان الوفاء، أو مكان الإنشاء، وكان هناك ما يعوض هذا النقص فإن السند يبقى صحيحا تجاريا.

الحالة الثانية/ اذا تخلفت كلمة سند لأمر في متن السند، أو تخلف كلمة تعهد، أو إذا تخلف تاريخ الإنشاء، أو إذا تضمن دفع شيء آخر غير النقود؛ في هذه الحالة يبطل السند كورقة تجارية، ويتحول إلى سند مديونية عاديّ.

الحالة الثالثة/ غير الحالات السابقة فإن السند لأمر يبطل بصفة نهائية، وتنعدم قيمته إذا تخلف أحد البيانت الإلزامية التالية: اسم المستفيد، توقيع المُحرر، عدم وجود المبلغ.

أما عن الشروط والبيانات الاختيارية : فنقسمها إلى شروط يجوز تضمينها في السند وشروط لا يجوز تضمينها.

- الشروط التي يجوز تضمينها هي : شرط الرجوع بلا مصاريف، الوفاء الاحتياطي، شرط الوفاء في موطن مختار، شرط حظر التظهير.
- الشروط التي لا يجوز تضمينها هي : شرط القبول ، شرط عدم القبول، شرط الإخطار، شرط عدم الضمان (لا يمكن أن يضع هذا الشرط محرر السند، بينما يمكن أن يضعه المظهر).
- ينقضي الالتزام الثابت في السند لأمر بانقضاء الالتزام بالوفاء، أو انقضاء الحق بالسقوط والتقادم. [٢]

المطلب الثاني:إنشاء السند لأمر إلكترونيا عبر منصة نافذ

تتشابه خصائص ووظائف السند لأمر التقليدي والإلكتروني كورقة تجارية ، بمقدار ما يتعارض وطبيعة التحرير الورقي أو الإلكتروني، حيث تختلف إجراءات إنشاء السند التقليدي عن إجراءات إنشاء السند الإلكتروني عبر منصة نافذ في بعض النقاط الأساسية، منها أن الصكوك الإلكترونية تبقى محافظة على خاصية الشكلية عن طريق تسجيل البيانات على رقائق ممغنطة وتكتب وتقرأ إلكترونيا بواسطة الحاسب الآلي.[٣]

كما تختلف من حيث محرر السند والتوقيع، بالإضافة إلى بعض الاختلافات التي تنتج كآثار لهذا النوع من السندات الإلكترونية التي تعتبر إضافة لصالح الأطراف.

---

[١] إلياس حداد، **الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي** . معهد الإدارة العامة ، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٧ هـ ، ص٣٩٢.

[٢] راجع في ذلك المواد من ٨٣ إلى ٨٧ من نظام الأوراق التجارية السعودي رقم (م/ ٣٧).

[٣] عبد الرحمن السيد قرمان ، الأوراق التجارية و إجراءات الإفلاس ، الطبعة الأولى، دار الإجادة للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٩ ، ص١٤.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٢

حسب تعريف السند لأمر بأنه محرر مكتوب وفقاً لأوضاع شكلية معينة نص عليها نظام الأوراق التجارية يتعهد فيه محرره بأن يدفع مبلغاً معيناً بمجرد الاطلاع أو في تاريخ معين أو قابل للتعيين لأمر شخص آخر يسمى المستفيد.

نجد أن المدين الذي يلتزم بوفاء قيمة السند للدائن وفق شروط السند لأمر المتفق عليها هو نفسه محرر السند في حال إنشاء السند لأمر التقليدي.

بينما في إنشاء السند لأمر الإلكتروني فإن الدائن الذي يعتبر صاحب الحق في السند لأمر الذي يجب وفاء قيمة السند له هو من يحق له إصدار طلب إنشاء السند لأمر من خلال المنصة [١].

- يمكن من خلال منصة نافذ إنشاء سندات متعددة، وهي عبارة عن مجموعة سندات مرتبطة بطلب رئيسي واحد بتواريخ استحقاق مختلفة، بحيث يكون لكل سند تاريخ استحقاق خاص به ويمكن طلب التنفيذ عليه بشكل مستقل، مما يحفظ حقوق أطراف السند ويسهل إجراءات التنفيذ.
- بعد أن يقوم الدائن (المستفيد) من إصدار طلب إنشاء السند، لا يمكن إجراء أي تعديل على السند لأمر بعد الموافقة على إنشائه من قبل المدين.
- بعد الموافقة على إنشاء السند يمكن إلغاؤه من طرف الدائن ولا يمكن إلغاؤه من طرف المدين.
- تتيح المنصة للدائن تحديد الوقت اللازم للموافقة على السند لأمر، ويتم إلغاؤه بشكل تلقائي، إذ لا يمكن للمدين الموافقة على إنشائه بعد انتهاء المدة.
- بالنسبة للبيانات التي يجب توافرها في السند لأمر الإلكتروني هي نفسها البيانات المنصوص عليها في نظام الأوراق التجارية(م/ ٣٧) التي تظهر للدائن في المنصة.

تلخيص الاجراءات التي يجب اتباعها لإصدار السند لأمر الإلكتروني:

- التسجيل في منصة نافذ
- اختيار طلب إصدار سند
- التحقق من بيانات الطرف الآخر
- توثيق موافقة المدين
- قبول وإنشاء السند لأمر
- أرشفة السند في المنصة

يتم توثيق موافقة المدين من خلال التوقيع الإلكتروني، الذي يعتبر البيان الجوهري الذي يفصح عن الإرادة الحقيقية للمدين، في دفع قيمة السند لأمر، وحسب نظام التعاملات الإلكترونية السعودي فإن التوقيع الإلكتروني

[١] https://nafith.sa/faq/ تاريخ دخول الموقع ٣ ماي ٢٠٢١

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٢

هو عبارة عن بيانات إلكترونية مدرجة في تعامل إلكتروني أو مضافة إليه أو مرتبطة به منطقيّا تستخدم لإثبات هوية الموقع وموافقته على التعامل الإلكتروني واكتشاف أي تعديل يطرأ على هذا التعامل بعد التوقيع عليه[١].

كما أن التوقيع الإلكتروني له حجية في الإثبات، حسب المادة التاسعة من نظام التعاملات الإلكترونية السعودي .

وبتطبيق مبدأ التكافؤ الوظيفي في الإثبات، فإن المادة الخامسة من القانون العربي الاسترشادي للإثبات بالتقنيات الحديثة قد ساوت بين المحررات الإلكترونية والمحررات التقليدية، مع وجود بعض الشروط التي يجب توافرها في المادة السابعة والثامنة من نفس القانون.[٢]

الآثار الناتجة عن إنشاء السند لأمر إلكترونيا مقارنة بإنشائه تقليديا:[٣]

- حفظ حقوق الأطراف المصدرة للسند لأمر.
- الربط الإلكتروني المباشر لمحاكم التنفيذ وإمكانية التنفيذ إلكترونيا.
- إصدار ورقة تجارية مكتملة الشروط والعناصر، وبالتالي ضمان عدم رفض القضية أو طلب التنفيذ بسبب عدم اكتمال المعلومات والسندات.
- الربط المباشر والفوري بين طرفي السند بشكل إلكتروني.
- متابعة عمليات السداد في حال كانت على أقساط.
- ضمان عدم تزوير التواقيع أو إنكار إصدار الورقة التجارية.
- حماية التعاملات التجارية بين الأفراد والمؤسسات.
- ضمان الشفافية والعدالة لتعاملات الأوراق التجارية.
- الاطلاع على مختلف السندات وحالاتها في منصة موحدة.

ومن أهم فوائد إنشاء السند الإلكتروني سهولة التنفيذ، فنجد أن الفصل في المنازعة إن وجدت في السند لأمر التقليدي فإن إجراءات الفصل في النزاع : حسب الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من الأمر الملكي رقم (م ٥٣) التي تعتبر السند لأمر من السندات التنفيذية باعتباره ورقة تجارية، عن طريق رفع دعوى أمام قاضي التنفيذ وهو المختص بالنظر في المنازعات المتعلقة بالسندات التنفيذية، حيث يتحقق إذا كانت صحيحة ومتوفرة على الشروط النظامية التي حددها نظام الأوراق التجارية، ثم يختمها بالتنفيذ بعبارة سند قابل للتنفيذ. مقرونا باسم قاضي التنفيذ ومحكمته وتوقيعه.

بينما التنفيذ في حال تم إنشاء السند لأمر عن طريق منصة نافذ، لن يتيح للأطراف إتمام الإنشاء إلاّ اذا تمت تعبئة الخانات المتاحة التي ينتفي معها الادعاء بعدم صحتها مستقبلا. وهذا من جهة يخفف من النزاعات التي يمكن أن نتصورها في السند لأمر التقليدي، كالادعاء بتزوير التواقيع، أو انعدام أحد البيانات الأساسية في السند

---

[١] المادة الأولى من نظام التعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم رقم (م/٢٨)، بتاريخ ٨ / ٣/ ١٤٢٨ هـ

[٢] احمد محمد عبد السلام إبراهيم، **التحكيم الإلكتروني**. رسالة دكتوراه في الحقوق– جامعة بنها، ٢٠١٧، ص ٦٠.

[٣] https://nafith.sa/faq/ تاريخ الدخول للموقع ٣ ماي ٢٠٢١

لأمر، بالإضافة إلى سهولة التنفيذ من حيث اختصار الوقت على الأطراف وربط المعاملات إلكترونيا مع محكمة التنفيذ المختصة، والتنفيذ إلكترونيا.

أما بالنسبة إلى عدم إمكانية إجراء أي تعديل على السند لأمر بعد الموافقة عليه من قبل المدين يطرح إشكالا فيما يتعلق بالأثر الذي سينتجه السند لأمر الإلكتروني، هل هو مقتصر فقط على طرفي السند دون إمكانية تظهيره؟

لأنه على اعتبار أن السند لأمر المحرر من خلال منصة نافذ، إذا لم تكن هناك آلية توضح كيفية تظهيره فهذا يشكل تهديدا لاعتباره من الأوراق التجارية بمفهومها التقليدي، حيث من خصائصها التداول، وإذا مُنعت من ذلك فقدت صفتها كورقة تجارية. حسب المادة ٨٩ فقرة ب من نظام الأوراق التجارية السعودي، التي تحيل إلى المادة ١٢ من نفس النظام، والتي تعتبر الورقة التي مُنعت من التظهير سند مديونية عاديا يخضع لأحكام حوالة الحق وليس لنظام الأوراق التجارية.[١]

وفي المقابل عندما نبحث في القانون المقارن نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة، وإن كانت لا تخضع السند لأمر من بداية إنشائه تحت إدارة إلكترونية للجهة الحكومية، إلا أننا نجد إمكانية توثيق إنشاء السند، أو بعد تظهيره يتم توثيق الورقة التجارية عن طريق كاتب العدل وجاهيا بحضور الأطراف بعد دفع الرسوم المقررة، ثم بعد ذلك يتم توثيقه إلكترونيا.[٢]

الخـــــاتمة

من خلال البحث استعرضنا، أهمية الإدارة الإلكترونية خاصة في إدارة المؤسسات الحكومية، حيث أصبحت الدولة من خلال مؤسساتها تحاول جاهدة مواكبة التطورات التكنولوجية المستجدة، وكيف أن المملكة العربية السعودية كان لها الأثر في العديد من المجالات منها التعليم والعدالة، وقد اخترنا التحدث عن مجال الأوراق الاتجارية حيث تم إدارتها إلكترونيا تحت إشراف وزارة العدل من خلال منصة نافذ التي تهتم بإدارة السندات التنفيذية بكل سهولة، موثوقية وأمان، وهي متاحة لكل من الأفراد سواء كانوا مواطنين أو مقيمين، والشركات كذلك .

النتائج:

- إن توجه الإدارة الإلكترونية للاهتمام بهذا الموضوع في إدارة السندات التنفيذية من خلال إجراءات الإنشاء والتنفيذ ساهم وسهل بشكل كبير في التنمية المجتمعية، خاصة المعاملات المالية والتجارية.
- عندما نقارن بين أهم الإشكالات التي يمكن أن تعترض الأطراف في حال إبرامهم لمعاملاتهم تقليديا وبين ما يتفادونه من عراقيل في حال إبرام معاملاتهم إلكترونيا؛ نجد أن إنشاء السند لأمر مثلا في حالته التقليدية ممكن أن يواجه فيه الأطراف العديد من النزاعات التي تدور حول العديد من النقاط مثل تزوير التوقيع، اختلاف البيانات، إنكار بعض التصرفات، عدم وجود بعض

[١] أنظر المادة ١٢ من نظام الأوراق التجارية رقم م/ ٣٧، مرجع سابق.

[١] https://www.moj.gov.ae/ar/services/esystems/e-notary.aspx تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٢/٠١/٠١

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٢

البيانات الإلزامية التي تضفي على السند صفة الورقة التجارية، إلى غير ذلك من الإشكالات، التي إن وجدت تصبح مرهقة للأطراف في إثباتها و إطالة مدة النزاع وعرقلة التنفيذ.

- بالنسبة للتعامل بهذه الورقة التجارية إلكترونيا من خلال منصة نافذ، فإنه يتم تفادي هذه الإشكالات كلية، وذلك من خلال اتباع النظام داخل المنصة في كيفية إتمام إنشاء الورقة، حيث لا يمكن أن نتصور إتمام إنشاء الورقة مع وجود إحدى البيانات مفقودة أو خاطئة أو الادعاء بتزوير التوقيع مثلا.
- تعتبر تجربة جديرة بأن يتم البحث فيها خاصة أنها كسند تنفيذي تجريبي لاقى تفاعلا وصدى من المجتمع السعودي لما فيه من حماية قانونية واضحة، في انتظار تفعيل إدارة باقي أنواع السندات التنفيذية مستقبلا.

التوصيات:

- يفضل طرح تجارب أخرى لسندات تنفيذية مثل الكمبيالة خاصة لما فيها من تعقيدات، أكثر من السند لأمر.
- ضرورة توضيح آلية التظهير لهذه السندات إلكترونيا عبر المنصة، حيث إن المتاح حاليا فقط إنشاؤها بين طرفين هما الدائن والمدين.
- يفضل توضيح عبارة "عدم إمكانية إجراء أي تعديل على السند لأمر بعد الموافقة عليه من قبل المدين"، حيث تحمل العديد من التفسيرات، مثل ما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا.
- يفضل إخضاع إدارة السندات التنفيذية عبر منصة نافذ إلكترونيا إلى نظام قانوني خاص، مستقل عن النظام الأوراق التجارية.
- يفضل إعطاء فرصة إلكترونيا للمدين كي يطلب إنشاء السند مثله مثل الدائن.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٢

المصادر والمراجع

اولاً: الكتب

- إلياس حداد، الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي. معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، سنة ١٤٠٧ هـ.
- عبد الرحمن السيد قرمان ، الأوراق التجارية و إجراءات الإفلاس، الطبعة الأولى، دار الإجادة للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٩.
- علي جمال الدين عوض، الأوراق التجارية – دراسة للقضاء– ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٩٩٥.
- محمد مدحت، الحكومة الإلكترونية. المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٦.
- مصطفى يوسف كافي ، الإدارة الإلكترونية. دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١١.
- هدى محمد عبد العال ، التطوير الإداري والحكومة الإلكترونية. دار النهظة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.

ثانياً: الرسائل العلمية

- أحمد محمد عبد السلام إبراهيم، التحكيم الإلكتروني. رسالة دكتوراه في الحقوق– جامعة بنها، ٢٠١٧.
- صهيب أحمد عيد المناصير، نحو تنظيم قانوني للعقود الإدارية الإلكترونية. رسالة دكتوراه في الحقوق، ٢٠١٩.

ثالثاً: الأبحاث

- محمد متولي، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية. بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول لأكاديمية شرطة دبي ٢٦-٢٠٠٣/٤/٢٨.
- منصور بن عوض القحطاني، تطبيق الإدارة الإلكترونية بالإدارة العامة للتعليم. مجلة العلوم التربوية العدد الحادي عشر، شوال ١٤٣٨ هـ.

رابعاً: الدوريات

- فيليب ايفانز و توماس وورستر، الإدارة الرقمية. خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال، العدد ١٨٩، الشركة العربية للإعلام العلمي شعاع، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٠.

خامساً: القوانين

- المرسوم الملكي رقم (م/٣٧) بتاريخ ١١ / ١٠ / ١٣٨٣ هـ المتضمن نظام الأوراق التجارية.
- نظام التعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٨)، بتاريخ ٨ / ٣/ ١٤٢٨ هـ.

سادساً: المواقع الإلكترونية

- https://nafith.sa/

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية ٢٠٢٢